

# أرخبيل سقطرى

دراسة شاملة في الجغرافيا والتاريخ والمجتمع والتنمية



مركز الأحقاف للدراسات  
الاستراتيجية والإعلام  
Al-Ahqaf Center  
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

تمثل جزيرة سقطرى بأرخبيلها الممتد في عمق المحيط الهندي، إحدى أعجب الجزر في العالم، ومفردة جغرافية فريدة في النسيج الطبيعي والإنساني لليمن والجزيرة العربية حيث تقع في ملتقى البحر العربي والمحيط، وتعد أقصى الامتداد الشرقي لليمن، بوابةً بحريةً للبلاد على العالم، ومسرحًا لتاريخ طويل من العزلة المفعمة بالخصوبة الطبيعية، والانفتاح البحري التجاري، والتواصل الحضاري عبر الممرات البحرية القديمة ومن هنا، فإنّ دراسة سقطرى ليست مجرد تناول لموضوع بيئي أو جغرافي بل هي قراءة شاملة لمجتمعٍ طبيعيٍّ وإنسانيٍّ شكّلتها الجغرافيا والعزلة والمناخ والتاريخ معًا، فغدت الجزيرة نموذجًا نادرًا لما يمكن أن يخلقه التفاعل بين الطبيعة والإنسان عبر القرون.

لقد احتفظت سقطرى بخصوصيتها النادرة، وبصماتها البيئية والثقافية التي جعلتها موضع اهتمام الباحثين والعلماء منذ قرون فهي ليست جزيرة كسائر الجزر اليمنية، بل نظام بيئي متكامل يحتضن أكثر من سبعة أنواع من الكائنات الحية الفريدة، ثلثها تقريبًا لا يوجد في أي مكان آخر على وجه الأرض ومن هنا أدرجتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ضمن قائمة التراث العالمي عام 2008 تقديرًا لقيمتها البيئية العالمية الفائقة، واعترافًا بأنها "مختبرٌ طبيعيٌّ مفتوح للبشرية جمعاء، يحتضن تنوعًا حيويًا مدهشًا في البر والبحر على حدٍ سواء، ويعكس قدرة الطبيعة على الإبداع حينما تتاح لها فرصة العزلة والاستقرار وإذا كانت الجغرافيا قد منحت سقطرى هذه الميزة الطبيعية النادرة، فإن التاريخ قد صاغ شخصيتها الإنسانية المتفردة فالموقع الذي ربطها بموانئ المحيط الهندي وبطرق التجارة القديمة جعل منها محطةً حضاريةً مهمة في زمن ازدهار تجارة اللبان والعطور والحرير، كما جعلها مقصدًا للبحارة والمستكشفين منذ العصور القديمة. وقد مرّت على سقطرى عصور متعددة من التواصل مع حضارات جنوب الجزيرة، ومع العالم العربي والإسلامي، بل ومع القوى الأجنبية التي أطلت عليها عبر البحر، فتركت بصماتها في العمارة واللغة والعادات.

من الناحية السكانية، تميّزت سقطرى بمجتمعها البسيط المتجانس، ذي اللغة السوقطرية القديمة التي تعد إحدى فروع اللغات السامية الجنوبية. وهي لغة حية حتى اليوم، تعبّر عن عمق الهوية المحلية وصلابة الذاكرة الثقافية التي حافظت عليها الأجيال المتعاقبة رغم التغيرات الخارجية وهذا المجتمع المتماسك ظل مرتبطًا بموروثه الطبيعي ارتباطًا وثيقًا، فهو مجتمع يعيش على إيقاع البحر والمطر والمواسم الزراعية والرعي، ما يجعل دراسة الإنسان السقطري مدخلًا لفهم العلاقة العميقة بين الإنسان والبيئة في الجزيرة.

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على سقطرى من منظورٍ شموليٍّ يجمع بين الجغرافيا والتاريخ، بين البيئة والمجتمع، وبين الاقتصاد والسياسة، بهدف تقديم صورة علمية دقيقة ومعتمّقة عن هذا الأرخبيل الذي يُمثّل اليوم أحد أهم الكنوز الطبيعية في اليمن والمنطقة. فهي دراسة تتناول في فصولها التالية جميع الجوانب الأساسية:

- الجغرافيا والموقع
- السكان والتقسيم الإداري
- التضاريس والمناخ
- التاريخ والتحويلات السياسية
- الاقتصاد المحلي والموانئ والمطارات
- البنية الاجتماعية والثقافية
- الوضع الإنساني والتنموي
- ثمّ البيئة السياسية والأمنية
- وأخيرا البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي الذي جعل من سقطرى جزيرة العجائب

لقد درست سقطرى في كثيرٍ من البحوث البيئية حول العالم، لكن معظمها ركّز على الجوانب العلمية البحتة (كالتنوع النباتي أو الشعاب المرجانية أو شجرة دم الاخوين)، بينما تندر الدراسات الشاملة التي تنظر إلى الجزيرة بوصفها منظومة متكاملة، بيئية وإنسانية وسياسية واقتصادية في آنٍ واحد وتأتي أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى تقديم قراءة متكاملة للجزيرة، تأخذ في الاعتبار تعقيدات الواقع اليمني الحديث، والتحويلات الإقليمية والدولية التي تمسّ الأرخبيل، وخصوصًا موقعه الاستراتيجي في بوابة المحيط.

تقدم هذه الدراسة مساهمة جديدة في ميدان الدراسات اليمنية والعربية، فهي لا تقتصر على توصيف الواقع بل تحاول تحليل العوامل المكوّنة له وكيف أثرت الجغرافيا على السكان وكيف انعكس المناخ على الاقتصاد وكيف تداخلت التحويلات الإقليمية مع الأوضاع المحلية وكيف يمكن الحفاظ على التراث الطبيعي في ظل تحديات التنمية والسياسة

ولعلّ ما يميز سقطرى عن غيرها من المناطق اليمنية هو أن معادلة التنمية فيها تتطلب حساسية خاصة فهي بيئة هشّة تحتاج إلى توازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة وهذا ما أدركته بعض الدول الداعمة وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تبنت نهجًا عمليًا في دعم مشاريع تنموية تراعي الطبيعة وتنسجم مع خصوصية الجزيرة.

## الموقع الجغرافي، المساحة، التقسيم الإداري والسكان

### الموقع الجغرافي

تقع جزيرة سقطرى في الجزء الجنوبي من الجمهورية اليمنية عند تقاطع البحر العربي بالمحيط الهندي في نقطة متوسطة بين السواحل اليمنية والقرن الإفريقي



خريطة سقطرى

تبعد عن الساحل الجنوبي لليمن (مدينة المكلا) نحو 380 كيلومترًا، وعن أقرب نقطة في الصومال نحو 240 كيلومترًا تقريبًا، مما يجعلها أقرب نسبيًا إلى إفريقيا من قربها إلى البر اليمني تمتد إحدائياتها بين

خطي عرض 12° إلى 12.7° شمالًا وخطي طول 53° إلى 54° شرقًا، وتحيط بها مياه دافئة غنية بالحياة البحرية، تتلاقى فيها التيارات المائية الآتية من بحر العرب مع تيارات المحيط الهندي فهذا الموقع الفريد منح سقطرى بعدًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، فهي تشرف على أهم خطوط الملاحة الدولية التي تربط الخليج العربي ببحر العرب والمحيط الهندي، مرورًا بخليج عدن ومضيق باب المندب. ولذلك اعتبرت سقطرى عبر العصور نقطة حيوية للأمن البحري والتجارة، وموئلاً لتبادل الثقافات والسلع بين الشرق والغرب ومن منظور بيئي، يُعدّ موقع سقطرى فريدًا من نوعه من حيث التنوع المناخي، إذ تتأثر برياح موسمية صيفية قوية قادمة من الجنوب الغربي، وأخرى شتوية من الشمال الشرقي، ما أوجد نظامًا بيئيًا موسميًا معقدًا ينعكس على الغطاء النباتي والحياة البرية وقد ساعدت هذه الظروف المناخية على عزل الجزيرة عن القارات المجاورة لآلاف السنين، مما أدى إلى نشوء أنواع حية خاصة بها لا توجد في أي مكان آخر على وجه الأرض، وهو ما جعلها تُعرف علميًا باسم "مختبر الطبيعة التطوري".

### المساحة والطبيعة الجيولوجية

تبلغ المساحة الإجمالية لأرخبيل سقطرى نحو 3,796 كيلومترًا مربعًا، وتضم أربع جزر رئيسية هي:

1- سقطرى الكبرى: وهي الجزيرة الأساسية التي تمثل حوالي 95% من إجمالي المساحة.

2- سمحة.

3- درسة.

4- عبد الكوري.

إلى جانب عددٍ من الجزر الصغيرة غير المأهولة والصخور المرجانية المنتشرة حولها.

الجزيرة الرئيسية تمتد بطولٍ يبلغ حوالي 132 كيلومترًا من الشرق إلى الغرب، وبعرضٍ يتراوح بين 35 إلى 45 كيلومترًا، بينما ترتفع أعلى قممها الجبلية في سلسلة جبال حَجْهَر لتصل إلى نحو 1,500 متر فوق سطح البحر ومن الناحية الجيولوجية، تشكّلت سقطرى قبل ملايين السنين نتيجة انفصالها عن القارة الإفريقية أثناء الحركات التكتونية الكبرى التي أوجدت البحر الأحمر وخليج عدن وهذا ما يفسر تشابه صخورها الكلسية والرسوبية مع تلك الموجودة في القرن الإفريقي. كما تمتاز تربتها بتنوعٍ فريدٍ بين التربة الرملية الساحلية والتربة الجبلية الغنية بالكالسيوم، وهو ما ساهم في تنوع الغطاء النباتي على نطاقٍ محدود.

وتضم تضاريس الجزيرة ثلاث وحدات رئيسية:

السهول الساحلية: تمتد على طول السواحل الشمالية والجنوبية، وتُعدّ مناطق صيدٍ وزراعةٍ محدودة.

الهضاب الصخرية: تغطي مساحة واسعة في وسط الجزيرة، وتتميّز بتكويناتها الكلسية ذات الكهوف والمغارات الطبيعية.

الجبال الداخلية: أهمها جبال حجهر، وهي مركز التنوع البيئي والنباتي الأكبر في الجزيرة.

### التقسيم الإداري

كانت سقطرى إلى وقتٍ قريبٍ جزءًا إداريًا من محافظة حضرموت، إلى أن صدر القرار الجمهوري رقم (180) لسنة 2013م بإنشاء محافظة أرخبيل سقطرى كمحافظة مستقلة، استجابةً لطبيعتها الخاصة واحتياجاتها التنموية والإدارية وتتكون المحافظة من مديرتين رئيسيتين:

1. مديرية حديبو: وهي العاصمة الإدارية للمحافظة والمركز الاقتصادي والتجاري، وتضم الميناء الرئيسي والمطار، إلى جانب معظم المراكز السكانية والخدمية.

2. مديرية قلنسية وعبد الكوري: وتشمل الجزء الغربي من الجزيرة والجزر التابعة لها، وتُعرف بطبيعتها الجبلية والريفية ومجتمعاتها الساحلية التقليدية.

وتتبع المديرتان إداريًا للمحافظ، الذي يعينه رئيس الجمهورية، إلى جانب مكاتب تنفيذية تمثل الوزارات المختلفة وتعد الإدارة المحلية في سقطرى من أبسط الهياكل الإدارية في اليمن، نظرًا لحجم السكان المحدود وبعد الجزيرة الجغرافي، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت اهتمامًا متزايدًا بتحسين الأداء الإداري وتعزيز قدرة المؤسسات المحلية على إدارة شؤون الجزيرة.

## السكان والتركيب الديموغرافي

تتراوح تقديرات عدد سكان أرخبيل سقطرى بين 60 ألفاً إلى 85 ألف نسمة بحسب الإحصاءات غير الرسمية الحديثة سنة 2023 ويعيش أكثر من 95% منهم في الجزيرة الكبرى، بينما تتوزع نسبة صغيرة على الجزر الأخرى والكثافة السكانية منخفضة جداً، لا تتجاوز 20 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، وهي من أدنى المعدلات في اليمن فالسكان في غالبيتهم من أصولٍ عربية جنوبية قديمة، يتحدثون اللغة السوقطرية إلى جانب العربية، وتعد لغتهم من أقدم اللغات السامية الجنوبية، قريبة من المهرية والجبالية في عمان ورغم العزلة الجغرافية الطويلة، حافظ السكان على منظومة اجتماعية متماسكة، تقوم على التضامن القبلي والعرف المحلي، مما أسهم في استقرار الحياة الاجتماعية.



صياد من سقطرى

ومن حيث النشاط الاقتصادي، يعتمد السكان على الصيد البحري كرافدٍ أساسي للدخل، إلى جانب الرعي والزراعة المحدودة في المناطق الجبلية الرطبة وتعد الأسماك المجففة والمملحة أبرز المنتجات التجارية التي تصدر من الجزيرة إلى المحافظات اليمنية الأخرى كما يمارس البعض تجارة صغيرة أو أعمالاً خدمية في الميناء والمطار. وشهدت السنوات الأخيرة تحسناً في مستوى الخدمات الأساسية بفضل الجهود المحلية والدعم الإنساني والتنمية الدولية، فافتتحت مدارس ومراكز صحية، وتم إنشاء طرقٍ تربط القرى بالمدن، ما أسهم في تقليل العزلة الداخلية ورفع معدلات التعليم والرعاية الصحية.

وما يتميز المجتمع السقطري ببنية اجتماعية بسيطة ومتماسكة، تتوزع فيه الأسر ضمن عشائر محلية متقاربة في العادات واللهجة الزواج والاحتفالات الدينية والمواسم الزراعية ما تزال تمارس وفق تقاليد قديمة تضرب بجذورها في التاريخ العربي الجنوبي والعلاقات بين السكان تتسم بروح التعاون والتكافل وتظهر هذه الروح بوضوح خلال الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير التي ضربت الجزيرة، حيث تُبرز المجتمعات المحلية قدرًا عاليًا من التكاتف والمساندة المتبادلة وتنتشر في الجزيرة مدارس حديثة ومساجد تقليدية، بينما ظلت اللغة السوقطرية وسيلة التواصل اليومية في القرى والبوادي، فيما تُستخدم العربية في



صوره أنني إعصار لبنان تبين تعاون أبناء سقطرى

التعليم والإدارة ويعد الحفاظ على اللغة المحلية من أبرز التحديات الثقافية، إذ يواجه الجيل الشاب خطر فقدانها بفعل التحولات الاجتماعية والتعليمية المتسارعة ومنذ مطلع الألفية الجديدة، بدأت سقطرى تشهد تغييراتٍ عمرانيةٍ وتنمويةٍ واضحة، خصوصاً في مدينة حديبو التي أصبحت المركز الإداري الرئيسي وقد

أنشئت شبكات طرق جديدة، ومبانٍ حكومية، ومشروعاتٍ خدميةٍ بتمويلٍ من الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية وشركاء التنمية الإقليميين كما جرى تحسين ميناء حديبو وتوسيع مطار سقطرى، الأمر الذي ساهم في تعزيز التواصل مع البر الرئيسي وتيسير وصول المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية.

ورغم محدودية الموارد المالية، فإن هذه التحسينات ساعدت على تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، وتوسيع دائرة النشاط التجاري، ورفع كفاءة الخدمات العامة ويتركز معظم السكان في حديبو والمناطق الساحلية الشمالية، بينما تقل الكثافة في المرتفعات والقرى الجبلية، حيث الظروف البيئية أكثر صعوبة.

تُقدّر نسبة سكان حديبو بنحو 40% من إجمالي سكان الجزيرة، وتليها قلنسية وعبد الكوري أما الجزر الصغيرة الأخرى فعدد سكانها لا يتجاوز بضع مئات من الأسر التي تعتمد على الصيد البحري بشكلٍ شبه كامل.

التحديات السكانية التي تواجه سقطرى هي غياب الإحصاءات الدقيقة بسبب بُعد الجزيرة وصعوبة الوصول لبعض مناطقها وقلة محدودية الموارد الاقتصادية مما يقيّد فرص العمل والتنمية المحلية بالإضافة الى التغيرات المناخية التي تؤثر على مصادر المعيشة التقليدية مثل الصيد والرعي وكثرة الاعتماد الكبير على المساعدات الإنسانية والتنمية الخارجية في الخدمات الأساسية.

ومع ذلك، فإنّ الوعي المحلي المتنامي بأهمية التعليم والبيئة والتنمية المستدامة يمنح سقطرى فرصةً لتطوير نموذجٍ محليٍّ فريدٍ يقوم على التوازن بين حماية البيئة وتحسين معيشة الإنسان.

إن الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري والسكان في سقطرى تكشف عن نموذجٍ فريدٍ من التفاعل بين الجغرافيا والإنسان. فالعزلة التي فرضها البحر لم تكن عائقاً، بل كانت مصدراً للتماسك الاجتماعي والاستقلال البيئي. كما أنّ طبيعة الجزيرة الجبلية والساحلية جعلت سكانها يتكيفون مع موارد محدودة ويطورون نمط حياةٍ متوازنٍ بين البحر والبر.

وتبقى سقطرى مثلاً على قدرة المجتمعات المحلية على الحفاظ على هويتها في ظل التحولات الإقليمية والدولية، كما تبقى دراستها ضرورة علمية لتوجيه أي سياسات مستقبلية تهدف إلى التنمية المستدامة وصون البيئة والهوية معاً.

## التضاريس والمناخ والبيئة في أرخبيل سقطرى

التضاريس والمناخ في أرخبيل سقطرى من أكثر الظواهر الطبيعية تفردا في اليمن بل وفي شبه الجزيرة العربية بأسرها إذ يجتمع في هذا الأرخبيل الصغير حجماً تنوع جغرافي ومناخي لا يتكرر في أي بقعة أخرى من المنطقة ولقد خلقت الجغرافيا السقطرية لوحة مذهلة من السواحل الرملية الممتدة، والهضاب الصخرية الوعرة، والجبال الشاهقة التي تتوجها الغيوم الرطبة القادمة من بحر العرب، إضافةً إلى أودية وأنهارٍ موسمية تنحدر من المرتفعات الوسطى نحو البحر، مشكلةً نظاماً بيئياً متكاملًا ومعقدًا في آنٍ واحد ويمكن القول إنّ الطبيعة الجيومورفولوجية والمناخية لسقطرى هي التي منحتها هويتها البيئية الاستثنائية فهي ليست فقط جزيرة محاطة بالمياه، بل هي قارة مصغرة تحتوي على كل أنماط التضاريس تقريبًا في مساحة محدودة، مما جعلها موطنًا لنظامٍ بيئيٍّ فريدٍ شهد عزلةً تطورية استمرت لآلاف السنين.

فالبنية الجيولوجية وتاريخ التكوين حيث تشير الدراسات الجيولوجية إلى أن جزيرة سقطرى تشكلت منذ ما يزيد عن 36 مليون سنة، إثر انفصالها عن الكتلة القارية الإفريقية خلال الحقبة الإيوسينية، وهي الفترة ذاتها التي شهدت فيها الصفائح التكتونية حركة كبرى أدت إلى انفتاح خليج عدن وانفصال الصفيحة العربية عن الإفريقية وهذا الانفصال الجيولوجي العميق هو ما يفسّر التشابه الكبير بين الصخور السقطرية والصخور الموجودة في مرتفعات القرن الإفريقي، إذ تتكوّن الجزيرة في معظمها من صخورٍ كلسية رسوبيةٍ ومتحولة تعود إلى العصور الجيولوجية القديمة.

وتغطي التكوينات الرسوبية السطحية معظم أجزاء الجزيرة، بينما تنتشر الصخور البلورية القديمة في المناطق الجبلية الوسطى، لا سيما في سلسلة جبال حَجْهَر، التي تُعدّ العمود الفقري للجزيرة، وتمتد بمحاذاة الساحل الجنوبي في اتجاهٍ غربي شرقي، حيث ترتفع إلى أكثر من 1,500 متر فوق سطح البحر فهذه السلسلة الجبلية ليست مجرد كتلة صخرية، بل هي مصدر رئيسي للأودية الموسمية التي تنحدر نحو السواحل، كما تشكل حاجزًا مناخيًا طبيعيًا يفصل بين المناخ الرطب في الجنوب والجاف في الشمال وتعتبر الهضاب الكلسية المحيطة بهذه الجبال من أبرز الظواهر الطبوغرافية في الجزيرة، إذ تنتشر فيها الكهوف والمغارات الطبيعية التي يزيد عددها عن 250 كهفًا موثقا، بعضها يمتد إلى أعماقٍ تصل إلى مئات الأمتار وتشير الأبحاث الأثرية إلى أنّ هذه الكهوف كانت مأوى للسكان القدماء، كما تحتوي على دلائل جيولوجية ومناخية مهمة تساهم في فهم تطور الجزيرة عبر العصور أما السواحل، فهي تتنوّع بين سواحل رملية ناعمة في الشمال، وصخرية وعرة في الجنوب، حيث تضربها الأمواج الموسمية العاتية القادمة من المحيط الهندي. وتُعدّ السهول الساحلية الشمالية، خصوصًا في مناطق حديبو وقلنسية، من أهم

الأراضي الزراعية المحدودة في الجزيرة، نظرًا لخصوبة تربتها الرملية وتوفر المياه الجوفية القريبة من السطح.

أما بالنسبة التضاريس الطبيعية وتقسيماتها يمكن تقسيم تضاريس سقطرى إلى ثلاث وحدات رئيسية تختلف من حيث الارتفاع، التركيب، والغطاء النباتي

### المناطق الساحلية

تمتد هذه المناطق حول الجزيرة بطول يقارب 300 كيلومتر، وتُشكّل شريطاً ضيقاً يراوح عرضه بين 2 إلى 5 كيلومترات في المتوسط وتتميز السواحل الشمالية بهدوئها النسبي ووجود خلجانٍ طبيعيةٍ تصلح كموانئ طبيعية، أبرزها خليج حديبو وخليج قلنسية، بينما تمتاز السواحل الجنوبية بشدّة انحدارها وارتفاع الأمواج فيها خلال موسم الرياح الموسمية وتتميّز هذه السواحل بوجود الشعاب المرجانية والطيور البحرية، وتعدّ مناطق صيدٍ رئيسيةٍ لأهالي الجزيرة كما تشهد بعض المناطق الساحلية نشاطاً بيئياً موسمياً يتمثل في تجمعات السلاحف البحرية التي تضع بيوضها في الرمال خلال مواسم محددة.

### الهضاب الوسطى

وهي تشكل النطاق الأكبر من مساحة الجزيرة، وتتركز فيها التكوينات الكلسية ذات القمم المسطّحة والوديان العميقة، مثل هضبة ديكسام، التي تُعدّ أشهر الهضاب في سقطرى وأغناها بالنباتات النادرة مثل شجرة دم الاخوين التي أصبحت رمزاً للجزيرة وللتنوع الحيوي فيها وتتميّز هذه الهضاب بمناخ معتدل نسبياً، ما يجعلها موطناً طبيعياً للرعي، وبيئةً مناسبةً لتكاثر العديد من الأنواع النباتية والحيوانية المستوطنة. وتحتوي هضبة ديكسام على شبكةٍ من الأودية الصغيرة التي تنساب نحو الشمال، مشكلةً نظاماً بيئياً معقداً من التربة والمياه والنباتات.

### الجبال الداخلية

تعد جبال حجر أهم مكوّن جبلي في الأرخبيل، وهي عبارة عن سلسلة تمتد لمسافة حوالي 70 كيلومتراً وسط الجزيرة، ويترأّح ارتفاعها بين 900 إلى 1,500 متر. وتشكل هذه الجبال منطقةً حيويةً لتجميع مياه الأمطار وتخزينها في الصخور الكلسية، لتتحول لاحقاً إلى ينابيع موسمية تغذي القرى والأودية المحيطة كما تغطي السفوح الجنوبية للجبال غاباتٍ موسميةٍ كثيفة من الأشجار المعمرة التي تتشبه بجروف الصخور، بينما تكسو الغطاءات العشبية المتنوعة المرتفعات الشمالية.

فيما يتميز مناخ سقطرى بتعقيد واضح مقارنةً بمناخ بقية مناطق اليمن فالموقع البحري في قلب التيارات المدارية جعلها عرضةً لتأثير الرياح الموسمية الصيفية الجنوبية الغربية، التي تهب عادةً من مايو حتى سبتمبر، مسببةً ارتفاعاً في سرعة الرياح إلى أكثر من 60 كيلومتراً في الساعة أحياناً، مما يؤدي إلى اضطراب البحر وانقطاع حركة الملاحة من خلال هذه الفترة تنخفض درجات الحرارة قليلاً بسبب الغيوم الكثيفة والرطوبة العالية أما في فصل الشتاء، فتنحدر الرياح إلى شمالية شرقية، فتصبح الأجواء أكثر جفافاً ودفناً، مع درجات حرارة تتراوح بين 22 و32 درجة مئوية في السواحل، وتنخفض إلى ما دون 18 درجة في المناطق الجبلية وتعدّ شهور ديسمبر ويناير وفبراير أفضل فترات السنة من حيث المناخ وهدوء البحر، وهي الفترة التي يزداد فيها النشاط البحري والتجاري وتتلقى الجزيرة معدلات متفاوتة من الأمطار السنوية، تتراوح بين 150 إلى 400 ملم تبعاً للمنطقة، وتزداد في المرتفعات الجبلية التي تشكّل "خزان المياه الطبيعي" للأرخبيل. ومن الظواهر المناخية اللافتة في سقطرى تكوّن الضباب الكثيف في القمم الجبلية خلال موسم الصيف، وهو ما يُعرف محلياً باسم "ضباب الخريف"، حيث يساهم في ترطيب التربة وإنعاش النباتات في فترة الجفاف.

والموارد المائية لا توجد في سقطرى أنهار دائمة الجريان، بل تعتمد على الأودية الموسمية التي تفيض

بالمياه عقب هطول الأمطار ومن أهم هذه الأودية السقطري، ووادي ديكسام، ووادي قلنسية تُعد المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه في الجزيرة، وتُستخرج عبر الآبار التقليدية أو المضخات الحديثة، وغالباً ما تكون المياه عذبةً وصالحةً للشرب في المناطق الشمالية بينما تميل إلى الملوحة



بركة مياه عذبة

في بعض السهول الساحلية الجنوبية وقد قامت منظمات التنمية الدولية بعد عام 2015 بتمويل مشاريع لتخزين مياه الأمطار في خزاناتٍ وبركٍ اصطناعية، مما ساعد في تخفيف أزمة المياه خلال مواسم الجفاف ويُعدّ الحفاظ على هذه الموارد المائية محدود الكمية من أبرز التحديات البيئية التي تواجه الأرخبيل مستقبلاً، نظراً لزيادة الطلب وتغير المناخ.



الغطاء النباتي والبيئة الفيزيائية فسقطرى موطن لأكثر من 825 نوعاً نباتياً، منها نحو 308 نوعاً مستوطناً لا يوجد خارج الجزيرة، وفق بيانات اليونسكو والـ IUCN هذا التنوع الكبير مرتبط مباشرةً بتنوّع التضاريس والمناخ المحلي فالجبال والهضاب الرطبة تُعدّ بيئةً مثاليةً لنمو الأشجار مثل دم الاخوين

هذا الغطاء النباتي الفريد أدى إلى توازن بيئي دقيق بين التربة والمناخ والحياة الحيوانية، مما جعل الجزيرة أشبه بـ متحف طبيعي مفتوح وتعرضت سقطرى خلال العقدين الأخيرين إلى مجموعة من الظواهر المناخية القاسية، أبرزها الأعاصير المدارية مثل إعصاري تشابالا ومينغ عام 2015، وإعصار ميكونو عام 2018، والتي تسببت بأضرار في البنية التحتية والغطاء النباتي، لكنها أيضًا كشفت عن قدرة النظام البيئي المحلي على التجدد الذاتي بعد الكوارث كما تواجه الجزيرة خطر التعرية والتصحر في بعض المناطق نتيجة الرعي الجائر وقطع الأشجار، وهي تحديات تتطلب تدخلًا علميًا وإدارة بيئية مستدامة.

وما يخص البيئة الفيزيائية في سقطرى

يمكن تلخيص البيئة الفيزيائية في سقطرى في أنها بيئة شديدة الحساسية، تجمع بين الهشاشة الطبيعية والقوة البيولوجية. فهي من جهة عرضة للتغيرات المناخية العالمية، ومن جهة أخرى تمتلك قدرة ذاتية على التكيف بفضل الغطاء النباتي العريق والتوازن الطبيعي بين المكونات ويؤكد علماء البيئة أن الحفاظ على هذه المنظومة يتطلب إدارة دقيقة للموارد الطبيعية ومراقبة دورية للتغيرات المناخية والبيولوجية، حتى لا تتأثر التربة والغطاء النباتي سلبيًا.

إن التضاريس والمناخ في أرخبيل سقطرى يشكّلان الركيزة الأساس لفهم شخصيتها البيئية الفريدة. فالجبال والهضاب ليست مجرد ملامح طبيعية، بل هي عماد النظام البيئي، ومصدر المياه، ومقر التنوع الحيوي الذي جعل الجزيرة محطّ اهتمام الباحثين والعلماء حول العالم والمناخ الموسمي الذي قد يبدو قاسيًا أحيانًا هو نفسه الذي خلق ظروفًا بيئية لا تتكرر، حافظت على حياة طبيعية متوازنة عبر آلاف السنين.

تؤكد هذه المعطيات أن أي مشروع تنموي في سقطرى لا بدّ أن ينطلق من إدراك شامل لتوازنها البيئي الدقيق، فالتنمية هنا لا يمكن أن تنفصل عن حماية الطبيعة، لأن أي إخلال في أحد العنصرين سينعكس على الآخر. ومن ثم فإن سقطرى تمثل بحق "مختبرًا طبيعيًا للتنمية المستدامة" في اليمن والمنطقة بأسرها.

## الاقتصاد المحلي والموارد الطبيعية في أرخبيل سقطرى

يحتل الاقتصاد المحلي في أرخبيل سقطرى مكانةً خاصةً في منظومة الاقتصاد اليمني العام، إذ يُعدّ اقتصادًا صغير الحجم، محدود الموارد، لكنه غنيّ بالخصوصية الطبيعية والبيئية التي تميّزه عن بقية مناطق البلاد ولقد ارتبط النشاط الاقتصادي في سقطرى منذ القدم بخصائصها الجغرافية والبيئية، فالعزلة البحرية والظروف المناخية المتقلبة أسهمت في تكوين بنية اقتصادية بسيطة تقليدية قائمة على الاعتماد المباشر على الموارد الطبيعية المحلية، كالبحر، والأرض، والحيوان، والنبات، مع غياب شبه كامل للصناعة الحديثة أو الزراعة التجارية الواسعة ومن هنا، فإن دراسة اقتصاد سقطرى ليست دراسةً للأرقام والموازنات فحسب، بل هي قراءة في تفاعل الإنسان مع البيئة، وفهمٌ للعلاقة التاريخية بين موارد الجزيرة وطبيعة حياة سكانها، الذين شكّلوا نموذجًا خاصًا للتكيّف الاقتصادي الذاتي عبر قرونٍ طويلة.

لقد ظل الاقتصاد السقطري يعتمد بصورة رئيسية على الصيد البحري والرعي وبعض الأنشطة الزراعية البسيطة التي تقتصر على محاصيل محدودة مثل الذرة والدخن والفواكه المحلية، إلى جانب جمع الأعشاب الطبية واستغلال بعض الأشجار المنتجة للمواد العطرية مثل اللبان والبخور وفي السنوات الأخيرة أضيفت إلى هذه الأنشطة مظاهر جديدة من الاقتصاد الخدمي، خصوصًا في مجالات التجارة الداخلية، والنقل والسياحة البيئية، وهي مجالات أخذت في النمو النسبي بعد تحسّن الظروف الأمنية وتطور البنية التحتية.

الصيد البحري يعتبر العصب الرئيس للاقتصاد المحلي في سقطرى، إذ يعتمد عليه معظم السكان كمصدر أساسي للرزق والمعيشة وتحيط بالجزيرة مياةٌ غنية بالأسمك والأحياء البحرية بفضل موقعها عند التقاء التيارات البحرية الآتية من بحر العرب بالمحيط الهندي، ما يجعلها من أغنى المناطق اليمنية من حيث التنوع السمكي ويقدّر إنتاج الجزيرة السنوي من الأسمك بما يتراوح بين 12 و15 ألف طن وفق تقارير وزارة الثروة السمكية اليمنية، وتشمل أصنافًا متعددة مثل التونة، والبياض، والناجل، والقرش، إضافةً إلى الرخويات والقشريات ويمارس السكان الصيد بوسائل تقليدية بسيطة تعتمد على القوارب الخشبية الصغيرة (السنابيك) والشباك اليدوية، مع تزايد محدود لاستخدام محركات حديثة في السنوات الأخيرة ويُباع جزء من الإنتاج محليًا لتلبية احتياجات السكان، بينما يُنقل الجزء الآخر إلى الأسواق اليمنية في المكلا وعدن عبر السفن الصغيرة، أو يُصدّر بطرقٍ غير مباشرةٍ إلى الخارج من خلال شركات وسيطة تعمل في مجال التصدير السمكي وكما أصبحت الجمعيات التعاونية السمكية من المؤسسات المهمة في الجزيرة، إذ تُنظم عمليات البيع والتخزين وتزوّد الصيادين بالمعدات اللازمة، وقد ساهم وجودها في تحسين مستوى الدخل وتنظيم العمل البحري غير أن هذا القطاع، رغم أهميته، يواجه تحدياتٍ كبيرة، أبرزها غياب البنية التحتية الحديثة مثل المصانع الثلجية ومراكز الحفظ والتعبئة، فضلًا عن محدودية وسائل النقل البحري المنتظم

نحو البر الرئيسي، وارتفاع كلفة الوقود والمعدات، وهي عوامل تحدّ من قدرة الصيادين على توسيع نشاطهم أو الاستفادة القصوى من الموارد البحرية الهائلة المتاحة لهم.

أما الزراعة في سقّطرى محدودة النطاق وتعتمد على الأمطار الموسمية والمياه الجوفية الضحلة. وتتركز في المناطق الشمالية والوسطى، خصوصاً في سهل حديبو وهضبة ديكسام وبعض القرى المحيطة بها وتزرع محاصيل موسمية مثل الذرة الرفيعة، والسمسم، والدخن، إلى جانب الخضروات والفواكه كالموز والباباي وبعض الحمضيات. وتعدّ الزراعة في سقّطرى زراعة اكتفائية بحتة، أي أنها تُنتج ما يكفي لاستهلاك الأسر المحلية، دون فائضٍ تجاريٍّ يُذكر وأما ما يخص الرعي فهو نشاط تقليدي راسخ، يمارسه معظم السكان إلى جانب الصيد والزراعة وتربّي في الجزيرة أعداداً كبيرة من الأغنام والماعز والإبل التي تعتمد على المراعي الطبيعية المتوافرة في السفوح الجبلية والهضاب، خصوصاً خلال موسم الأمطار وتعتبر الثروة الحيوانية مورداً اقتصادياً مهماً من حيث إنتاج اللحوم والألبان والجلود، إلا أنها تواجه في الوقت نفسه تهديداتٍ بيئيةً ناجمة عن الرعي الجائر الذي يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي في بعض المناطق الحساسة بيئياً.

وبالنسبة للموارد النباتية والعطرية فقد اشتهرت سقّطرى منذ القدم بمنتجاتها النباتية النادرة، وعلى رأسها شجرة دم الاخوين او علميا دم التنين التي تستخرج منها مادة حمراء تُستخدم في الطب والصبغة، وكذلك شجرة اللبان السقّطري والبخور التي كانت من السلع الثمينة في التجارة القديمة.



مزرعة في أرخبيل سقّطرى

ولا تزال هذه الأشجار حتى اليوم جزءاً من هوية الجزيرة الاقتصادية، إذ يقوم بعض السكان بجمع صمغها وبيعها بكميات محدودة، سواء في الأسواق المحلية أو عبر وسطاء في مدن اليمن الساحلية كما تنتشر في الهضاب والجبال أنواع من النباتات الطبية والعطرية التي بدأت تُستغل في السنوات الأخيرة ضمن مشاريع التنمية البيئية التي تهدف إلى توفير مصادر دخلٍ بديلةٍ للسكان مع الحفاظ على التنوع الحيوي.

وكذلك تعد التجارة في سقّطرى محدودة النطاق وتقتصر غالباً على تداول السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والوقود والملابس. ويتركز النشاط التجاري في مدينة حديبو التي تُعدّ السوق الرئيسية للجزيرة حيث يعتمد التجار على نقل البضائع من مدينة المكلا في رحلاتٍ بحريةٍ تستغرق ما بين يومين إلى أربعة أيام تبعاً لحالة البحر وفي السنوات الأخيرة، شهدت حديبو تطوراً نسبياً في النشاط التجاري نتيجة تحسّن الميناء وتزايد عدد السكان، حيث افتتحت متاجر جديدة ومؤسسات صغيرة للنقل والخدمات، كما نشأت ورشٌ حرفية صغيرة لصيانة القوارب والمركبات.

أما قطاع الخدمات، فقد بدأ يبرز مع توسع المؤسسات الحكومية والتعليمية والصحية وتوقّر بعض المشاريع التنموية وظائف مؤقتة في مجالات البناء والصيانة والخدمات العامة، ما ساعد في تحريك الاقتصاد المحلي قليلاً رغم محدودية حجمه.

## السياحة البيئية

هي أحد القطاعات الواعدة في سقطرى، لكنها ما تزال في مراحلها الأولى فالجزيرة تمتلك مقومات طبيعية نادرة تؤهلها لتكون وجهة عالمية للسياحة البيئية، بما في ذلك الشواطئ البيضاء الممتدة، والتنوع النباتي الفريد، والجبال والكهوف والمشاهد الطبيعية التي لا مثيل لها وقد بدأت حركة السياحة قبل عام 2015م تشهد نشاطاً ملحوظاً، حيث كانت تصل إلى الجزيرة مئات الرحلات سنوياً من المهتمين بالطبيعة والبيئة إلا أن الظروف الأمنية في اليمن أثرت لاحقاً على حجم الزوار، فانخفضت الحركة السياحية إلى مستويات محدودة ومع ذلك، فإن خطط التنمية المستقبلية تهدف إلى إعادة تنشيط هذا القطاع عبر إنشاء مرافق خدمية بيئية متوافقة مع معايير الحفاظ على الطبيعة، مثل النزل البيئية والمخيمات السياحية المحدودة الأثر وقد أظهرت التجارب الميدانية أن السياحة يمكن أن تسهم في تحسين دخل السكان إذا ما أُديرت بطريقة علمية مستدامة تحفظ البيئة وتُشرك المجتمع المحلي واما موارد طبيعية فهي محدودة لكنها فريدة فالتربة في معظمها كلسية وجيرية، وتوجد بعض الرواسب الرملية الغنية بالمعادن في السواحل، غير أنّها لم تُستغل تجارياً بعد بسبب غياب الدراسات الجيولوجية الحديثة وكما تعد المياه الجوفية من أهم الموارد الطبيعية في الجزيرة، وهي تتجدد سنوياً بفعل الأمطار والضباب الجبلي وتستخدم هذه المياه في الزراعة والشرب لكنها تواجه خطر التملح في بعض المناطق الساحلية نتيجة الحفر العشوائي وارتفاع الاستهلاك وأما الثروة البحرية، فهي المورد الطبيعي الأكبر والأكثر قابلية للتنمية المستدامة. إذ تُشكّل الشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والطيور البحرية كنزاً بيئياً يمكن أن يتحول إلى مصدر دخلٍ وطنيٍّ مهمٍّ إذا ما تم استغلاله وفق خططٍ علميةٍ دقيقةٍ تراعي التوازن بين الاقتصاد والبيئة.

وهكذا يمكن القول إنّ الاقتصاد المحلي في سقطرى، على تواضعه وبساطته، يشكّل نموذجاً قائماً على التوازن بين الإنسان والطبيعة فالسكان يعيشون منذ قرون وفق نظام بيئي متكامل يملئهم نوعية النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه، سواء في البحر أو البر ورغم التحديات، فإنّ روح الاعتماد على الذات، إلى جانب دعم الدولة والمنظمات التنموية، تمنح الجزيرة أفقاً حقيقياً لبناء اقتصاد محلي متين ومستدام يقوم على استثمار مواردها الطبيعية الفريدة دون المساس ببيئتها الهشة ويمكن القول إنّ سقطرى بما تمتلكه من ثروات بحرية ونباتية وسياحية، مؤهلة لتكون نمودجا تنمويا متميزا في اليمن والمنطقة بأسرها إذا ما وُضعت سياسات اقتصادية رشيدة تراعي توازن الإنسان والطبيعة.

## التاريخ والتحويلات السياسية والإدارية في أرخبيل سقطرى

قد مرت الجزيرة عبر تاريخها الطويل بمراحل متتابعة من التحويلات، كان لكل مرحلة منها أثرها البالغ في تشكيل ملامحها الإدارية والسياسية والاجتماعية الراهنة، حتى أصبحت اليوم محافظة قائمة بذاتها تحمل اسم محافظة أرخبيل سقطرى، بما في ذلك من دلالاتٍ على فرادتها الجغرافية والتاريخية.

لقد كانت سقطرى منذ فجر التاريخ جزءًا لا يتجزأ من الامتداد الجغرافي والحضاري لجنوب الجزيرة العربية، وممرًا للتواصل التجاري والثقافي بين حضارات الشرق القديم



نقوش قديمة لبعض الممالك في سقطرى

إذ كشفت الدراسات الأثرية الحديثة عن وجود نقوشٍ ولقى فخارية في مناطق مختلفة من الجزيرة تعود إلى الألف الأول قبل الميلاد تؤكد أن سكانها كانوا على اتصالٍ بالممالك اليمنية القديمة، خصوصًا مملكتي

حضر موت وقتبان، اللتين كانتا تتخذان من البحر العربي منفذًا لتجارتهما نحو الشرق وقد اشتهرت سقطرى منذ ذلك الحين بزراعة وإنتاج الصبر السقطري الذي كان من أتمن السلع في العصور القديمة، لما له من قيمةٍ طبية وتجارية عالية، حتى إن المؤرخين الإغريق والرومان أطلقوا عليها اسم “ديوسكوريدس”، وهو تحريف للاسم اليوناني الذي أطلقه البحارة على الجزيرة تيمنا بالنبات الذي ميزها وجعلها معروفةً في الأسواق العالمية القديمة.

ومع اتساع نفوذ الممالك اليمنية البحرية، أصبحت سقطرى محطةً مهمة لل سفن التجارية التي كانت تبحر من موانئ قنا وعدن والشحر نحو السواحل الهندية والشرقية الإفريقية، وكانت تُعدّ بمثابة قاعدة بحرية طبيعية في قلب المحيط، تنزود منها السفن بالماء والمؤن قبل مواصلة الرحلة. وقد أدى هذا الدور التجاري إلى ازدهار الحياة في الجزيرة ونشوء تجمعاتٍ سكانيةٍ صغيرةٍ على سواحلها الشمالية والغربية، لا سيّما في مناطق حديبو وقلنسية، التي كانت تُعدّ من المرافئ القديمة المعروفة.

ومع دخول الإسلام إلى اليمن في النصف الأول من القرن السابع الميلادي، أصبحت سقطرى تابعةً إداريًا لولايات اليمن الإسلامية، ودخل أهلها في الإسلام مبكرًا، وظلّت على ارتباطٍ وثيقٍ بالمراكز الدينية والعلمية في حضر موت وعدن وقد أشار عددٌ من الجغرافيين والرحالة المسلمين إلى الجزيرة، فوصفها الإدريسي بأنها عامرةٌ بأهلها، كثيرةٌ النبات والثمار، وقال عنها اليعقوبي إنها جزيرة يسكنها العرب والمسلمون وفيها تجارةٌ وصناعةٌ ومع مرور القرون، ونتيجةً لانتساع النشاط البحري في بحر العرب والمحيط الهندي أصبحت سقطرى محلّ اهتمام القوى البحرية الإقليمية والدولية، إذ حاول البرتغاليون في مطلع القرن السادس عشر الميلادي السيطرة عليها ضمن خططهم لاحتكار طرق التجارة البحرية بين الشرق والغرب،

فاحتلوها سنة 1507م لفترةٍ قصيرةٍ لم تدم طويلاً بسبب الظروف المناخية القاسية وبعدها عن قواعدهم في الهند، فانسحبوا منها بعد أن أخفقوا في جعلها قاعدةً عسكرية دائمة وبعد خروجهم، عادت الجزيرة إلى ارتباطها الطبيعي بسلطنات الجنوب العربي، وظلّت على صلة وثيقة بسلطنة المهرة، التي حكمتها فعلياً عبر وكلاء محليين، فيما كان سكانها يمارسون حياتهم وفق العرف القبلي والسلطة الأهلية التقليدية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع توسع النفوذ البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، أبدت بريطانيا اهتماماً متزايداً بسقطرى نظراً لموقعها المهم في طريق الملاحة المؤدي إلى الهند، فدخلت في مفاوضاتٍ مع سلطان المهرة الذي كانت الجزيرة تتبعه إدارياً، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية عام 1876م التي نصّت على منح بريطانيا حق الإشراف البحري على سواحل الجزيرة مقابل حمايتها من أي اعتداءٍ خارجي فصارت الجزيرة ضمن ما كان



سلطين المهرة وسقطرى أثناء استقبال البعثة البريطانية

يعرف بالمحميات الشرقية الخاضعة للحماية البريطانية غير المباشرة ورغم أنّ بريطانيا لم تُنشئ فيها وجوداً عسكرياً مباشراً أو قاعدةً دائمة، إلا أنّها أبقت على مراقبةٍ بحريةٍ محدودة، في حين استمر سلطان المهرة بإدارة شؤون السكان المحليين وفق النظام القبلي السائد آنذاك واستمر هذا الوضع حتى منتصف القرن العشرين، حيث ظلت سقطرى معزولةً عن التغيّرات الكبرى التي شهدتها بقية مناطق الجنوب العربي، فكانت الحياة فيها بسيطةً، تعتمد على الصيد البحري والرعي والزراعة المحدودة، دون أن تتأثر نصيباً كبيراً من التنمية أو التعليم الحديث.

وفي عام 1967م، ومع اندلاع الثورة ضد الاستعمار البريطاني وإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أصبحت سقطرى جزءاً من الجمهورية الوليدة، وألحقت إدارياً بمحافظة حضرموت وفي هذه المرحلة، بدأ لأول مرة حضور الدولة المركزية في الجزيرة عبر تأسيس وحداتٍ إداريةٍ ومدارسٍ ابتدائيةٍ ومراكزٍ صحيةٍ صغيرة، غير أنّ العزلة الجغرافية وصعوبة النقل ظلت تحدّ من تطور الحياة العامة فيها.

وعندما تحققت الوحدة اليمنية عام 1990م، دخلت سقطرى عهداً جديداً من الاهتمام الرسمي، فبدأت الدولة بتوجيه بعض المشروعات التنموية الصغيرة إليها، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والطرق. وفي العقد الأول من الألفية الجديدة، برزت سقطرى في الوعي الوطني والدولي باعتبارها منطقةً بيئيةً استثنائية، وهو ما تُوج في عام 2008م بإدراجها ضمن قائمة التراث الطبيعي العالمي التابعة لليونسكو، الأمر الذي لفت أنظار المنظمات الدولية إلى خصوصيتها البيئية والحاجة إلى حمايتها من أي ممارساتٍ تضرّ بالتوازن الطبيعي فيها واستناداً إلى هذه المكانة، برزت الدعوات إلى منح سقطرى إدارةً محليةاً أكثر استقلالاً عن محافظة حضرموت، بحيث تتمكن من إدارة شؤونها بما يتناسب مع طبيعتها الفريدة واحتياجاتها الخاصة.

وقد تحقق ذلك رسمياً عندما صدر القرار الجمهوري رقم (180) لعام 2013م القاضي بإنشاء محافظة أرخبيل سقطرى، لتصبح محافظةً يمنيةً مستقلةً تتألف من مديريتين هما حديبو وقلنسية وعبد الكوري ومنذ ذلك التاريخ، بدأت مرحلةً جديدةً من التنظيم الإداري، حيث افتتحت المكاتب الحكومية ومقرات السلطات المحلية، وبدأت الخطط الأولى لبناء هيكلٍ إداريٍ يتناسب مع حجم الجزيرة وعدد سكانها.

ثم جاءت التحولات الكبرى التي شهدتها اليمن بعد عام 2015م لتشكّل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة على



الحفاظ على استقرار سقطرى وإدارتها في ظل أوضاعٍ مضطربة في معظم المحافظات وقد تميزت الجزيرة خلال تلك الفترة بقدرٍ عالٍ من الهدوء والأمن، وظلّت بمنأى عن النزاعات المسلحة التي عصفت بالبلاد، وهو ما جعلها وجهةً أساسيةً لعمليات الإغاثة

والتنمية، وموطناً لجهودٍ إنسانيةٍ وإعماريةٍ متواصلةٍ أسهمت في تحسين أوضاع السكان وتطوير البنية التحتية وفي ظل هذه الأوضاع، توسعت الأنشطة الخدمية في مجالات التعليم والصحة والمياه والنقل، وأعيد تأهيل عددٍ من الطرق والمرافق التي تضررت بفعل الأعاصير المدارية. كما شهدت سقطرى نمواً في حجم التواصل مع المنظمات الدولية ومشاريع التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للسكان المحليين، مع الحفاظ على الطابع البيئي الفريد للجزيرة.

ورغم ما حققته الجزيرة من تقدمٍ نسبيٍّ في السنوات الأخيرة، إلا أنّها ما تزال تواجه تحدياتٍ تتعلق بضعف الموارد المالية والإدارية، وارتفاع كلفة النقل والإمداد، وصعوبة الاتصال المنتظم بالبر اليمني الرئيسي، فضلاً عن الآثار المترتبة على التغيرات المناخية التي تضرب الجزيرة من حينٍ إلى آخر ومع ذلك، فإنّ الوعي المحلي المتنامي بأهمية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إضافةً إلى اهتمام الدولة والمنظمات الدولية، يُعدّ من العوامل التي تبعث على التفاؤل بمستقبلٍ أكثر استقراراً ونمواً للجزيرة وهكذا يتضح من خلال تتبّع المسار التاريخي والإداري لأرخبيل سقطرى أنّ الجزيرة قد سارت في طريقٍ طويلٍ من التحولات، بدأ منذ العصور القديمة حين كانت مركزاً تجارياً نشطاً، مروراً بالعصور الإسلامية والحديثة التي شهدت تنافس القوى البحرية على السيطرة عليها، وصولاً إلى مرحلة الدولة الوطنية الحديثة التي منحناها كياناً إدارياً مستقلاً.

لقد استطاعت سقطرى، رغم بعدها الجغرافي وعزلتها الطويلة، أن تحافظ على ارتباطها بالوطن الأم، وأن تظل جزءاً أصيلاً من الهوية اليمنية الجنوبية، وأن تتحول تدريجياً إلى نموذجٍ متميّزٍ في الإدارة البيئية والتنمية المتوازنة، بما تمتلكه من مقوماتٍ بشريةٍ وطبيعيةٍ نادرة، تؤهلها لتكون إحدى الركائز المستقبلية للتنمية الوطنية المستدامة في اليمن.

## الحياة الاجتماعية والثقافية في أرخبيل سقطرى

تمثل الحياة الاجتماعية والثقافية في أرخبيل سقطرى لوحة فريدة من التنوع الإنساني والتاريخي الذي ظل محافظاً على أصالته وخصوصيته رغم تعاقب العصور وتغير الظروف فالإنسان السقطري عاش قرونًا طويلة في بيئة شبه معزولة عن المؤثرات الخارجية، فكون لنفسه منظومة ثقافية متكاملة تجمع بين البساطة والعمق، وبين الموروث العربي الجنوبي القديم والقيم الإسلامية التي شكّلت الإطار العام للهوية الحديثة وبفضل هذا التفاعل الطويل بين الإنسان والطبيعة، تشكّلت في سقطرى شخصية مجتمعية متماسكة تمتاز بالاستقلال والمرونة، استطاعت أن تتكيف مع العزلة الجغرافية وتحولها إلى مصدر للتماسك الاجتماعي والانسجام الثقافي.

فالبنية الاجتماعية حيث يتكوّن المجتمع السقطري من نسيج اجتماعي بسيط ولكنه متماسك، حيث تنقسم التجمعات السكانية إلى عددٍ من الأسر والعشائر المحلية التي تمتد جذورها التاريخية إلى قبائل يمنية جنوبية قديمة ولا تزال الروابط الأسرية والقبلية تلعب دورًا مهمًا في تنظيم العلاقات الاجتماعية اليومية سواء في حل النزاعات أو في التكافل والتعاون الجماعي في مواسم الزراعة والصيد وتعد حديبو المركز الاجتماعي الأهم في الجزيرة، فهي المدينة التي تجمع سكان الريف والبادية في أنشطتهم الاقتصادية والتعليمية، وتُعتبر نقطة التقاء اجتماعي وثقافي بين مختلف القرى والمناطق وتسود بين أبناء سقطرى قيم راسخة من التضامن والتعاون، إذ يقوم المجتمع المحلي على مبدأ المساعدة المتبادلة، خاصة في مواجهة الظروف الطبيعية القاسية التي تفرضها الأعاصير والموسم البحرية فعندما تقع كارثة طبيعية أو يصيب أحد الأفراد ضرر، يتداعى الناس لمساعدته دون انتظار دعم خارجي، في ممارسة أصيلة للعرف الاجتماعي المتوارث الذي يقوم على المخوة والفرعة، وهي مفاهيم عميقة في البنية القيمية للسكان.



تجمع الاسرة في المناسبات العامة

والأسرة في سقطرى هي الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية وهي في العادة أسرة ممتدة تضم الجد والأبناء والأحفاد في إطار من التماسك والاحترام المتبادل ويتسم نظام الأسرة بالبساطة في المعيشة والتكامل في الأدوار، حيث يعمل الرجال في الصيد والرعي، فيما تتولى النساء شؤون المنزل ورعاية الأطفال، والمشاركة في بعض الأنشطة الزراعية او الحرفية كغزل الصوف وصناعة الأدوات المنزلية البسيطة ولا يزال للمرأة في المجتمع السقطري مكانة معتبرة، فهي تشارك في القرار الأسري وتُسهم بفعالية في الحفاظ على التقاليد والقيم الثقافية، خصوصًا فيما يتعلق باللغة والعادات والتربية الأخلاقية.

أما الزواج، فهو يُعدّ حدثًا اجتماعيًا ذا طابعٍ جماعيٍّ، تُنظَّم فيه الاحتفالات التقليدية التي تمتد لأيام عدة، وتُقام فيها الرقصات الشعبية والأهازيج المحلية وتتم الخطوبة والزواج وفق أعرافٍ متوارثة تحفظ التوازن بين الأسر، وغالبًا ما يتم الزواج في إطار القرية أو العشيرة الواحدة حفاظًا على الروابط الاجتماعية.

أما عن اللغة والثقافة المحلية فهي من أبرز مظاهر التفرد الثقافي في سقطرى اللغة السوقطرية، وهي لغةٌ ساميةٌ قديمةٌ تنتمي إلى الفرع الجنوبي للغات العربية الجنوبية القديمة، وتشارك في أصولها مع اللغات المهرية والجبالية والبطحية المنتشرة في ظفار والمهرة وتُعتبر هذه اللغة كنزًا لغويًا نادرًا إذ تعتبر من أقدم اللغات الحيّة في الجزيرة العربية، ما يجعلها جزءًا من التراث الإنساني الذي يحتاج إلى حفظٍ وتوثيقٍ ويتحدث بها معظم سكان الأرياف والقرى في حياتهم اليومية، بينما تُستخدم اللغة العربية في التعليم الرسمي والتواصل مع العالم الخارجي.



وقد أبدت منظماتٌ دوليةٌ اهتمامًا خاصًا باللغة السوقطرية، إذ اعتبرت اليونسكو لغةً مهددةً بالاندثار إذا لم تُتخذ إجراءاتٌ لحمايتها وتعليمها للأجيال الجديدة. ولهذا ظهرت في السنوات الأخيرة مبادراتٌ محليةٌ لتوثيق مفرداتها وتدريبها في المدارس بالتوازي مع اللغة العربية وإلى جانب اللغة، تمتاز الثقافة السقطرية بتنوّع غني من الأمثال الشعبية والأغاني التقليدية والأهازيج التي تُعبّر عن الحكمة المحلية وتاريخ الجزيرة وتعتبر الأشعار المغنّاة من أبرز مظاهر التعبير الفني، وهي غالبًا ما تُقال في المناسبات الاجتماعية مثل الأعراس أو مواسم الصيد، وتحمل معاني الفخر والوفاء والحب والانتماء للأرض والبحر وتتميّز العادات الاجتماعية في سقطرى بالبساطة والتماسك، إذ تستند



مهرجان تراثي

إلى القيم العربية القديمة والعرف القبلي، مع مزيجٍ من الممارسات البيئية التي فرضتها طبيعة الحياة على الجزيرة وفي الأعراس، تُقام احتفالاتٌ شعبيةٌ تمتاز فيها الرقصات الجماعية مثل البرعة السقطرية والأناشيد التراثية التي يتناوب الرجال والنساء على أدائها في أجواءٍ احتفالية تعبر عن الفرح الجماعي والانتماء وفي الأعياد الدينية، يُظهر المجتمع السقطري مستوىً عاليًا من التضامن الاجتماعي، حيث يتبادل الناس الزيارات، ويُقدّم الأغنياء المساعدات للفقراء، وتُقام الولائم العامة في المساجد والساحات وأما في مجال القضاء والعرف، فلا يزال النظام القبلي المحلي يحتفظ بدوره التقليدي في حل النزاعات فالمشايخ وكبار السن يُشكّلون هيئةً عرفيةً تفصل في الخلافات وفق مبادئ العدالة والعرف، ويُعدّ احترام الحكم العرفي قيمةً أساسيةً في المجتمع وقد أثبت هذا النظام المحلي فاعليته في حفظ السلم الاجتماعي ومنع تفاقم الخلافات، مما ساعد على استقرار الحياة اليومية رغم محدودية الأجهزة الحكومية الرسمية.

كما شهدت الحياة الثقافية نشاطاً متزايداً بفضل الجمعيات الشبابية والمبادرات المحلية التي تُعنى بالتراث والفنون الشعبية، حيث تُقام مهرجاناتٌ سنويةٌ تُبرز الفلكلور السقطري والعادات القديمة وقد ساهمت هذه الأنشطة في تعزيز الهوية الثقافية الوطنية وربط الأجيال الشابة بتراثها المحلي، خاصةً في ظلّ التأثيرات الثقافية الحديثة الوافدة عبر الإعلام والسياحة.

أما عن الحرف والمهن التقليدية فتُمارس في سقطرى عدد من الحرف التقليدية التي تعبر عن مهارة السكان وقدرتهم على استثمار الموارد المحلية ففي القرى الساحلية، يعمل الرجال في صناعة القوارب



من ضمن الحرف اليومية لنساء الجزيرة

الخشبية التقليدية التي تُعرف باسم "السنيوك" أو "الهوري" وهي تُصنع يدوياً باستخدام أخشابٍ محليةٍ أو مستوردةٍ من الصومال وكما تعرف النساء بصناعة الحصر والسلال والأدوات المنزلية من سعف النخيل وصناعة الجلود والصوف التي تُستخدم في الملابس التقليدية

وقد بدأت بعض هذه الحرف تندثر مع دخول المنتجات الحديثة، إلا أن مشاريع التنمية الثقافية تسعى إلى إحيائها بوصفها تراثاً غير ماديّ يعبر عن هوية الجزيرة.

أما الفنون في سقطرى جزءٌ أصيل من الحياة اليومية، فهي تعبير عن الفرح والهوية والانتماء وتتميز الموسيقى السقطرية بإيقاعاتٍ خاصةٍ تُؤدى على آلاتٍ بسيطةٍ مثل الطبل والطنبور، وتُصاحبها أهازيج شعرية باللغة المحلية، تعكس قصصاً عن البحر والحبّ والطبيعة وكما تمارس رقصاتٍ جماعيةً في المناسبات، يُشارك فيها الرجال والنساء على إيقاع الطبول والأناشيد وتعد هذه الفنون أحد أشكال التعبير الثقافي الذي حافظ على أصالته رغم العزلة، وأصبحت اليوم عنصراً مهماً في السياحة الثقافية للجزيرة.

إنّ الحياة الاجتماعية والثقافية في سقطرى تُقدّم مثلاً نادراً على قدرة الإنسان على التكيف مع الطبيعة ضمن إطارٍ من القيم الأصيلة والموروث العريق فالمجتمع السقطري، رغم عزله الطويلة، استطاع أن يبني لنفسه منظومةً متكاملةً من العادات والتقاليد التي حفظت استقراره، وأن يصون لغته وثقافته في وجه التحولات السريعة التي تشهدها المنطقة وتبقى خصوصية سقطرى الثقافية دليلاً على عمق الهوية اليمنية الجنوبية، وعلى استمرار الصلة الوثيقة بين الإنسان والأرض والبحر والتاريخ.

إن هذه الجزيرة ليست مجرد موقعٍ جغرافيٍّ ناءٍ، بل هي كيان اجتماعي وثقافي متجذر يحمل في طياته ذاكرة أمة وتاريخ حضارة ظلت حاضرة في وجدان أهلها رغم تقلبات الزمان والمكان.

لقد تناولت هذه الدراسة أرخبيل سقطرى من مختلف جوانبه الطبيعية والتاريخية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محاولةً أن تقدم رؤيةً علميةً شاملةً لفهم هذا الكيان الجغرافي الفريد الذي يشكّل بحقّ إحدى الجواهر النادرة في الجغرافيا اليمنية والعربية فقد بينت أنّ سقطرى ليست مجرد جزيرةٍ منعزلةٍ في بحر العرب، بل هي منظومة متكاملة من الإنسان والطبيعة، تفاعلت عبر آلاف السنين لتنتج نموذجًا إنسانيًا متوازنًا، يجمع بين الأصالة والقدرة على البقاء، وبين العزلة والانفتاح الطبيعي على العالم من حولها.

إنّ الدراسة كشفت بوضوح أنّ سقطرى تمتلك خصوصيةً مزدوجة:

فمن ناحيةٍ أولى، هي بيئة طبيعية استثنائية، ذات نظامٍ بيئيٍّ نادرٍ وتنوّعٍ حيويٍّ غنيٍّ يجعلها من أهم المناطق البيئية على مستوى العالم ومن ناحيةٍ ثانية، هي مجتمعٌ محليٌّ حافظ على موارثه الثقافي واللغوي والاجتماعي في وجه العزلة الطويلة، دون أن يفصل عن الانتماء الوطني العام.

وعلى الصعيد التاريخي، تبيّن أنّ سقطرى عرفت حضورًا مبكرًا في مسارات الحضارة اليمنية القديمة، ثم كانت جزءًا من الحراك التجاري والإسلامي الواسع الذي ربط جنوب الجزيرة العربية بطرق الملاحة العالمية وكما أظهرت تطورها الإداري الحديث منذ إدماجها ضمن الجمهورية اليمنية ثم إعلانها محافظةً مستقلة عام 2013م، الأمر الذي فتح أمامها آفاقًا جديدةً لتنظيم الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المتوازنة.

أما في الجانب الاقتصادي، فقد تبيّن أنّ أرخبيل سقطرى يعتمد على اقتصادٍ بسيطٍ يقوم على الصيد والرعي والزراعة المحدودة، إلا أنّه يمتلك إمكاناتٍ كبيرةً غير مستغلة في مجالات السياحة البيئية والموارد البحرية والنباتية، شريطة أن تُدار هذه الموارد بأسلوبٍ علميٍّ يحافظ على التوازن البيئي الدقيق الذي تتميز به الجزيرة وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، فإنّ سقطرى تعدّ نموذجًا فريدًا للمجتمع العربي الجنوبي المتماسك الذي استطاع أن يصون لغته وتراثه وقيمه، رغم ما عرفته من عُزلةٍ طويلةٍ وتحدياتٍ بيئيةٍ ومعيشيةٍ متكررة.

وقد أكدت الدراسة أنّ قوة هذا المجتمع تكمن في بساطته، وفي قدرته على التعاون الداخلي والتكيف مع البيئة، وهي سماتٌ تمثل أساسًا يمكن البناء عليه في أي خططٍ مستقبليةٍ للتنمية البشرية وإن الخلاصة الكبرى التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي أنّ سقطرى، رغم محدودية مواردها، تمتلك مقوماتٍ حقيقيةً تؤهلها لتكون نموذجًا متوازنًا للتنمية المستدامة في اليمن، شرط أن تُدار مواردها بعقلٍ علميٍّ وإدارةٍ رشيدةٍ تستند إلى المعرفة والواقع، لا إلى الشعارات أو المصالح المؤقتة.

## قائمة المصادر والمراجع

- وزارة الإدارة المحلية اليمنية. (2015). الهيكل الإداري للجمهورية اليمنية – دليل المحافظات والمديريات. صنعاء: إدارة التخطيط.
- الجهاز المركزي للإحصاء اليمني. (2014). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م – محافظة أرخبيل سقطرى. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- وزارة الثروة السمكية اليمنية. (2019). التقرير السنوي حول الإنتاج السمكي في المحافظات الساحلية. عدن.
- الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية. (2012). المعالم الجيولوجية في سقطرى. وزارة النفط والمعادن اليمنية.
- مؤسسة الصندوق الاجتماعي للتنمية. (2017). مشروعات التنمية المجتمعية في محافظة أرخبيل سقطرى. عدن.
- الهمداني، محمد بن علي. (2021). التحولات الإدارية والتنموية في أرخبيل سقطرى بعد عام 2013م. رسالة ماجستير، جامعة عدن – كلية الاقتصاد والإدارة.
- عبدالله، أحمد سعيد. (2020). التنوع الحيوي في جزيرة سقطرى وأثره في التنمية المستدامة. مجلة الدراسات البيئية اليمنية، المجلد (3)، العدد (2).
- الموقع الرسمي لـ اليونسكو – برنامج التراث العالمي: <https://whc.unesco.org/en/list/1263>
- الموقع الرسمي لـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مكتب اليمن <https://www.undp.org/yemen>
- موقع الهيئة العامة لحماية البيئة اليمنية: <http://epa.gov.ye>
- موقع مركز الدراسات والبحوث اليمني: <http://ycsr-ye.org>
- UNESCO. (2008). Socotra Archipelago: Nomination for Inscription on the World Heritage List. Paris: World Heritage Centre
- UNEP. (2018). Socotra's Marine and Coastal Ecosystems: Status and Management .Nairobi: United Nations Environment Programme
- Arab Regional Centre for World Heritage. (2019). Management Plan for Socotra World Heritage Site 2019–2024. Bahrain

مركز الأحقاف للدراسات  
الاستراتيجية والإعلام  
Al-Ahqaf Center  
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

 info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

